[118] (الفصل الثاني) لو جاز منه معصية لانحط عن درجة أقل العامة، فلا يصلح للإمامة، بيانه أن الصغيرة من الكبير كبيرة (قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون (1)). إن قيل: فإذا جازت عصمة واحد فلم لا تجوز عصمة الكل فإنه إذا كان الغرض من خلقهم إثابتهم، كان الموجب لذلك خلق العصمة فيهم [ماذا بعصمة واحد]. قلنا: إنما خص ا واحدا بالعصمة لأجل استحقاقه لها بكسبه أسبابها، وباقي الرعية ليس ذلك فيهم، فلم تكن العصمة لهم. إن قيل: إن خلق ا الأنفس متساوية استحال اختصاص أحدها بما يوجب العصمة، لأنه ترجيح بلا مرجح وإن خلقها مختلفة كما في خبر الطين عاد اللوم عليه، حيث عرض البعض للعصيان بخلقه من الأصل الخبيث. قلنا: خلقها متساوية ولا يلزم تساوي أفعالها لجواز ترجيح المختار بلا مرجح، ولو لزم من تساويها تساوي أفعالها لزم اتحادها فكانت جميع النفوس تفعل فعلا واحدا في جميع الأوقات، إذا كانت الأفعال مستندة إلى طبيعتها لا إلى اختيارها بل النفس الواحدة تفعل الطاعة والمعصية مع الجزم بعدم الاختلاف فيها، وخبر الطين آحاد لا يعتمد عليه في المسائل العلمية، ولو كان الخلق من الخبيث يمنع الطاعة لم يؤمن كافر أبدا، ومن الطيب يمنع المعصية، لم يفسق مؤمن أبدا وهنا أبحاث: 1 - إذا وجب نصب الإمام على ا فكل من علم أنه لا يصلح ولا يراعي ما لأجله احتاجت الرعية إليه يقبح نصبه، فيجب المعصوم المعلوم دون غيره إن قيل: لم لا يكون خوفه من العزل يمنعه من المعصية ؟ قلنا: علم بالعادات عجز الرعية عن عزل آحاد الولاة فضلا عمن عمت ولايته الخاص والأوقات، ولهذا لم يمنع عثمان خوف العزل عن الأحداث والبدع، ولم يمنع يزيد الملعون من أنواع الفجور

_____ (1) الزمر: 9.